الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.30

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
19 June 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد حنيف ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-56095 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/66/87)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/66/156 و A/66/161 و A/66/203 و A/66/204 و A/66/216 و A/66/225 و A/66/253 و A/66/254 و A/66/262 و A/66/264 و A/66/265 و A/66/268-272 و A/66/274 و A/66/283-285 و A/66/289 و A/66/290 و A/66/293 و A/66/310 و A/66/314 و A/66/325 و A/66/330 و A/66/342 و Add.1 و A/66/372)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/66/267 و A/66/322 و A/66/343 و A/66/361 و A/66/358 و A/66/365 و A/66/374 و A/66/518)

١ - **السيدة البوكيركي** (المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي)، عرضت تقريرها إلى الجمعية العامة (A/66/225) فقالت إن ٢,٦ بليون شخص يفتقرون إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة ونحو بليون شخص لا يحصلون على مصادر المياه المحسنة، اليوم. ويسير العالم على طريق تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية، خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، لكنه لا يسير نحو تحقيق الهدف الثاني، المتعلق بالحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية. لكن وإن تحقق الهدف المتعلق بمياه الشرب، فسيعني ذلك أن حوالي ٧٠٠ مليون شخص لن يحصلوا على مصادر مياه محسنة.

٢ - وعلاوة على ذلك، لم تصور المؤشرات التي استخدمت لتقييم الأهداف الإنمائية للألفية الحالة الفعلية بشكل مناسب، وأوضحت دراسة أجريت مؤخرا في خمس دول أن نسبة ٥٧ في المائة من المياه المتحصل عليها من آبار محمية و ١١ في المائة من مياه الصنابير لا تستوفي معايير الجودة المتعلقة بالأحياء المجهرية. ولا توضح المؤشرات الحالية بشكل مناسب ما إذا كانت المياه في متناول اليد ومعقولة التكلفة، وما إذا كان التخلص من الفضلات البشرية يتم على النحو الصحيح. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لكفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وسهولة الحصول عليها وسلامتها ورخص تكلفتها، للجميع دون تمييز.

٣ - وقالت المقررة الخاصة إن بعض التحديات الكبيرة المتعلقة بإعمال حقوق المياه والصرف الصحي جرى تناولها في تقاريرها السنوية السابقة؛ ولذلك قررت التركيز على مسألة توافر الموارد المالية في هذا التقرير، لأن كفالة حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي تحتاج إلى المال، كما أن عددا كبيرا من المعنيين بالأمر يعزون فشلهم في إعمال حقوق الإنسان المذكورة إلى انعدام الموارد. ويتناول التقرير ثلاثة أسئلة رئيسية: هل توجد موارد كافية لإعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي؛ وهل تستهدف تلك الموارد بصورة فعالة؛ وهل يعرف حجمها الحقيقي؟

٤ - وقدرت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التكلفة السنوية لتحقيق هدف حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي بحلول عام ٢٠١٥، تزيد على ١٦ بليون دولار. ومع ذلك،

تقل تلك التكلفة عن حجم الإنفاق العسكري في العالم خلال ٨ أيام، وعن المبالغ التي تنفق في البلدان الغنية على المياه المعدنية في سنة واحدة. وبرغم أنه يتعين على كثير من الدول الأعضاء الاقتناع بالموارد المحدودة، وبخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، فإن إطار حقوق الإنسان يقتضي تحرك الدول بسرعة نحو إعمال حقوق المياه والصرف الصحيين، باستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة. وعليه يجب على الدول حشد الموارد من مصادر التمويل المختلفة، وهي تحديدا اشتراكات الأسر المعيشية والمستخدمين الآخرين، والضرائب المحلية أو الوطنية، والتمويل الحكومي والمعونة الدولية.

٥ - ويتعين أن تكون الرسوم التي يدفعها المستخدمون في حدود إمكاناتهم، وبخاصة لمن يعيشون في الفقر، مع إمكانية إنشاء شبكة أمان لمن لا يستطيع دفع الرسوم، أو يستطيع دفع حد أدنى منها. والاستثمار في المياه وخدمات الصرف الصحي عمل مجد من الناحية الاقتصادية وله أثر كبير على إعمال حقوق الإنسان الأخرى؛ وله نتائج من أبرزها تحسن الصحة وانخفاض وفيات الأطفال ورفع إنتاجية الراشدين وزيادة معدلات التحاق الأطفال بالمدارس؛ وهو ينعكس بشكل إيجابي على حقوق المرأة، ويحد من تدهور البيئة. ويؤدي كل دولار يستثمر في المياه وخدمات الصرف الصحي إلى وفر في التكاليف وتحسن في الإنتاجية بقيمة ٨ دولارات في المتوسط. ويمثل توفر إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي احتراما لكرامة الإنسان، ويؤثر بقدر كبير على سلامة السكان.

٦ - وعلى الرغم من الحاجة إلى توافر موارد إضافية من أجل إعمال تلك الحقوق، يمكن تحقيق نتائج أفضل إذا تحسنت أوجه إنفاق الموارد المتاحة الآن. ويعرض التقرير الخطوط العريضة لثلاثة اعتبارات رئيسية في مجال تخصيص الموارد، تستهدف بشكل رئيسي من لا تتوافر لديهم بعد إمكانية الحصول على المياه و/أو خدمات الصرف الصحي، وإزالة الفوارق في إمكانية الحصول عليها من خلال كفالة الاستخدام الأمثل للموارد وإنشاء الهياكل الأساسية المادية والتنظيمية.

٧ - وهناك ستة مجالات يمكن وينبغي تحسين تحديد أهداف التمويل فيها. أولا، يتعين أن تنفذ الدول الأعضاء سياسات وبرامج تمنح الأولوية للمجتمعات الأشد قابلية للتأثر والأكثر تهميشا، وأن يكفل مانحو العون الدوليون استفادة الفئات الأشد حرمانا من برامج المياه وخدمات الصرف الصحي التي يمولونها. ثانيا، يمكن تحقيق انخفاض ضخم في احتياجات التمويل وتحسين الخدمات للجميع بالاستثمار في التكنولوجيات ذات التكلفة المنخفضة والكفاءة العالية. ثالثا، يجب على الحكومات أن تستثمر في تشغيل وصيانة مرافق المياه والصرف الصحي، لأن كفاءة تكلفة هذا الاستثمار أفضل بكثير من كفاءة تكلفة إعادة تأهيل المرافق القائمة أو تشييد مرافق جديدة.

٨ - رابعا، من الضروري توفير المزيد من الموارد لبناء القدرات البشرية والمؤسسية على الصعيد المحلي، نظرا لتزايد المسؤولية التي تتحملها السلطات المحلية عن توفير المياه وخدمات الصرف الصحي، حسب اللوائح الوطنية. خامسا، ينبغي تأسيس إطار تشريعي وتنظيمي واضح المعالم، وتحديد أهدافه بوضوح. وينبغي أن يوضح هذا الإطار مسؤوليات الأطراف الفاعلة المختلفة وينسقها؛ وأن يحدد معايير دنيا للجودة وإمكانية الحصول ويسر التكلفة؛ ويكفل المساءلة من خلال رصد الامتثال وتحفيزه. وأخيرا، يقع على عاتق الدول الأعضاء واجب تثقيف مواطنيها بشأن استخدام المياه وخدمات الصرف الصحي بصورة سليمة، وتعريفهم بحقوقهم. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على تلك الخدمات وعلى تحسين استخدامها وتعزيز استدامته، الشيء

الذي سيؤدي من جانبه إلى تشجيع الحكومات على بذل المزيد من الجهد لكفالة إمكانية الحصول عليها.

٩ - ويجب على الدول الأعضاء أن ترصد بشكل دقيق توافر الموارد واستخداماتها، كي تكفل إتاحة التمويل المناسب وتحديد الأهداف بشكل أفضل. غير أن هناك عدد من العقبات التي تواجه تحقيق ذلك الهدف، ومن أبرزها تشرذم المؤسسات وانعدام الشفافية وعدم وجود آليات لرصد المساهمات الفردية. ويتعين على الحكومات أن تنسق عمل الأطراف المؤثرة المختلفة على جميع المستويات، وأن تعتمد سياسات قطاعية شاملة للمياه وخدمات الصرف الصحي، بغرض تلافي الازدواجية المهدِرة في الخدمات والتكاليف غير الضرورية. وترتبط مشكلة الشفافية بعدم وجود ميزانيات وطنية تفصيلية.

١٠ - وتتخذ في إطار مبادرات معينة للمياه وخدمات الصرف الصحي خطوات مهمة تجاه تعزيز الرقابة على التمويل وتحسين سبل حصول الأفراد والمؤسسات على المعلومات. وأخيرا، سيؤدي تأسيس آليات لمتابعة مساهمات الأفراد والأسر المعيشية، إلى توضيح الاحتياجات التي يلزم توفيرها لكل قطاع من قطاعات السكان، من أجل كفالة الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وقد اعترفت الجمعية العامة بشكل صريح، في عام ٢٠١٠، بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وسيتطلب إعمال ذلك الحق على أرض الواقع، وبخاصة للبلايين الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة أو خدمات الصرف الصحي، توافر قدر كبير من الموارد الإضافية الموجهة نحو تحقيق أفضل النتائج.

١١ - **السيدة روبلس** (إسبانيا): قالت إن مجلس حقوق الإنسان اتخذ، بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، القرار ١/١٨ المتعلق بالحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والذي اشتركت في تقديمه دول أعضاء كثيرة، لا سيما من أفريقيا. وعلى الرغم من الاعتراف بتلك الحقوق ووضع الإطار القانوني لها، فإنه يتعين ضمان احترامها وإعمالها. وسألت المتحدثة إلى أي مدى سيساعد تنفيذ خطط العمل الوطنية أو المحلية المشتملة على منظور لحقوق الإنسان في تحسين استخدام الأموال في قطاعي المياه وخدمات الصرف الصحي، وما إذا كان المزيد من الجهد سيبذل لكفالة التركيز بشكل أفضل على حقوق الإنسان في إطار خطط التنمية، وبخاصة بعد عام ٢٠١٥؟

١٢ - **السيدة إسبوزيتو غويفارا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن التحدي الرئيسي يتمثل في الإعمال الكامل للحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وإن العقبة الرئيسية في سبيل إعماله هي نقص الموارد المالية المتاحة. ويتعين أن يأتي تمويل إعمال ذلك الحق بشكل رئيسي من القطاع العام وليس القطاع الخاص. إذ أن نماذج التمويل التي تعطي الأولوية لتحقيق الربح على كفالة الرفاه العام لا تتسق مع الحق في الحصول على المياه، لأنه من أبسط ضرورات حياة الإنسان ولا ينبغي استغلاله من أجل الربح. ويعيش سدس سكان العالم في فقر مدقع، ولا يملكون ببساطة الموارد اللازمة التي تمكنهم من دفع مقابل للحق في الحصول على المياه. ولذلك السبب تساءلت المتحدثة عن القصد من استخدام عبارة إمكانية الحصول. وبرغم ضرورة تعزيز الشفافية، ليس فقط من جانب الدول بل ومن جانب الشركات الخاصة للمرافق، فإن وضع أطر قانونية تحمي الشركات الخاصة ضد خضوع شؤونها المالية للرقابة العامة لا يتسق مع الحق في الحصول على المياه.

١٣ - **السيد زارو** (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي ضروري كي يتمكن الشخص من ممارسة

حياته بطريقة صحية سليمة وكريمة. وتتحمل جميع البلدان مسؤولية كفالة تمتع الجميع بحقوق الإنسان الكاملة، وتساويهم في إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى. وطلب المتحدث مزيدا من التفاصيل بشأن مبادرات المياه وخدمات الصرف الصحي، مثل مبادرة واشكوست (WASHCost)، والتقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب الذي تجريه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، علاوة على أمثلة لأفضل الممارسات في ذلك المجال. وتساءل أيضا عن التحديات المحددة التي تواجه المرأة فيما يتعلق بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وما إذا كانت الجوانب المتعلقة بكل واحد من الجنسين وبعدم التمييز ستكون موضع تركيز التقارير المستقبلية.

١٤ - **السيد هاوري** (سويسرا): قال إن تحديد أولويات الصحة العامة يتعلق بالإرادة السياسية للحكومات في المقام الأول. وتساءل عن السبب في أن المبادرة الهامة والحسنة التوقيت المتعلقة بتوفير ''خدمات الصرف الصحي والمياه للجميع'' لم يرد لها ذكر في استنتاجات وتوصيات التقرير. وأضاف أن خدمات الصرف الصحي من الأمور التي يعنى بها القطاع الخاص أيضا، لكن التقرير لم يشر إلى ذلك القطاع. إذ يستطيع القطاع الخاص، ويتعين عليه، أن يسهم في إعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، تحت إشراف السلطات العامة.

١٥ - **السيد شرويير** (ألمانيا): قال إن وفيات الأطفال الناتجة عن انعدام إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، في عام ٢٠١٠، تفوق الوفيات الناتجة عن الملاريا والحصبة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مجتمعة. ويندرج الاستثمار في توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع ضمن التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقال المتحدث إن بلده يرى ضرورة العمل من خلال جهد أقاليمي مشترك تجاه إعمال ذلك الحق، ولذلك أسس، بالاشتراك مع إسبانيا، مجموعة أقاليمية يوجد مقرها في جنيف، من أجل تعزيز إعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وتساءل عمّا تستطيع الدول أن تفعله لكفالة الوصول إلى أشد الفئات حاجة وتطبيق الأنظمة بصورة فعالة.

١٦ - **السيد كومار** (إندونيسيا): قال إن بلده يواصل إعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي من خلال خطط وبرامج مختلفة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وازدادت خلال العقد الماضي نسبة الأسر التي تحصل على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في إندونيسيا. وتتمثل إحدى أفضل الوسائل لإعمال ذلك الحق في زيادة مشاركة المجتمع عن طريق التثقيف بشأن كيفية الحصول على المياه النظيفة واستخدامها وحماية مصادر المياه وخفض الإهدار. وينبغي تعزيز العيش الصحي السليم من خلال الدعوة وبناء القدرات.

١٧ - وقد طبقت إندونيسيا نماذج لتعلم الاستخدام الفعال لموارد المياه والمحافظة عليها وأدخلت علوم البيئة في جميع المراحل التعليمية. وقال المتحدث إن حكومة بلده نفذت برامج للإمداد بمياه الشرب، وأنشطة تصحاح مجتمعية تشمل إمداد المجتمعات الريفية الفقيرة بمياه الشرب المأمونة وإنشاء مرافق الصرف الصحي الأساسية. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها الربط بين توفير الموارد المناسبة لإعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي وبين عمليات التكيف مع تغير المناخ.

١٨ - **السيدة ناما** (الكاميرون): قالت إن حكومة بلدها تدرك أن الحصول على المياه ضرورة أساسية لسكان المناطق

الحضرية والريفية معا. وأضافت أن الحكومة وافقت من ذلك المنطلق، على طلب المقررة الخاصة لزيارة الكاميرون، وأعربت عن الأمل في أن تنفذ تلك الزيارة في عام ٢٠١٢.

١٩ - **السيد يحياوي** (الجزائر): قال إن مسألة المياه والصرف ذات أهمية خاصة لبلده وللقارة الأفريقية بأسرها. وأشار إلى أن حكومته مقتنعة بأهمية الدور الذي يؤديه المقررون الخاصون، وأنها قدمت الدعوة لذلك إلى أشخاص مختلفين ممن شغلوا ولاية المقرر الخاص، بمن فيهم السيدة البوكيركي. وقال إن الزيارة ستتيح لها فرصة الاطلاع شخصيا على الجهود التي تبذلها حكومته لإعمال الحق في الحصول على المياه، برغم أن عدم هطول الأمطار لا يساعد في ذلك. وأضاف أن المشروع الطموح لنقل المياه من عين صلاح إلى تمانراسيت في جنوب البلاد، الذي يعمل الآن بكامل طاقته، يعطي مثالا للاستثمارات الكبيرة في ذلك المجال. وقال إن النساء والأطفال هم أول المتضررين من نقص المياه، وبخاصة في المناطق الريفية. وينبغي أن توفر سياسات المياه الوطنية الحماية للنساء والأطفال، علاوة على ضمان توافر التمويل الكافي.

٢٠ - **السيدة البوكيركي** (المقررة الخاصة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي): قالت إن إدماج منظور حقوق الإنسان في خطط العمل الوطنية حري بأن يساعد في توسيع فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، لأنه يسمح بتحسين تصميم الخطط بشكل يناسب الحالة المعنية على الصعيد الوطني، وتوجيه الاستثمارات إلى المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة والمستوطنات غير القانونية والمناطق المحرومة. ويمثل الاستثمار في المناطق التي لا تحصل على المياه استخداما أكثر براعة للموارد من الاستثمار في أنواع التدخلات الأخرى.

٢١ - وفيما يتعلق بأوجه التباين بين منظور حقوق الإنسان والمنظور الإنمائي، تمثل حقوق الإنسان مجالا أكثر صعوبة وأشد ارتباطا باحتياجات الناس. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد كبيرا من الدول أحرز تقدما هائلا في مجال إتاحة إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، لكن يتضح بجلاء عند إمعان النظر، أن الأكثر استفادة هم الأكثر ثراء من أفراد المجتمع. وسيكفل منظور حقوق الإنسان أن ينصب تركيز أية مبادرات على فئات السكان التي في أمس الحاجة، والتي أغفلتها السياسات التي تركز على الأهداف الإنمائية. وهذا ما حدث في بعض البلدان النامية والمتقدمة النمو معا، حيث تسبب التمييز ضد شرائح معينة من المجتمع في عدم حصولها على خدمات الصرف الصحي الأساسية. وعلاوة على ذلك، لا تحظى استدامة إمدادات المياه بالاهتمام في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، برغم أن الاستدامة تندرج ضمن الاعتبارات الهامة من منظور حقوق الإنسان، لأن توقف الإمداد بالمياه قد يؤخذ على أنه تدهور في استيفاء ذلك الحق من حقوق الإنسان، بل وربما انتهاكا لحقوق الإنسان بصفة عامة.

٢٢ - ولا يمثل نقص الموارد المالية أكبر عقبة في طريق إعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وتتمثل العقبة الكبرى في انعدام الإرادة السياسية. وبرغم قلة الموارد المالية المتاحة حاليا، يمكن إنجاز أشياء كثيرة من أجل إعمال ذلك الحق. وتوصلت المقررة من خلال تجربتها، إلى أن الدول فشلت في منح الأولوية للفئات الأشد حاجة في المجتمع. وتمثل القدرة على تحمل التكلفة مسألة يتعين أخذها بعين الاعتبار في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وضمن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المهم إيجاد طريقة لقياس التمييز في مجال الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، بالإضافة إلى القدرة على تحمل التكلفة وجودة نظام توفير المياه وخدمات الصرف الصحي.

٢٣ - وقالت المقررة إنها ترأس فرقة عمل معنية بعدم التمييز، تعمل على إيجاد مؤشرات جديدة، مضيفة أنها أصدرت تكليفا بإعداد تقرير بشأن اختيار مؤشرات لرصد القدرة على تحمل التكلفة. وأشارت إلى أنها عرضت مؤخرا خلاصة للممارسات الجيدة. ونظرا إلى أنها حصلت على مساهمات كثيرة جدا من الدول، فقد قررت نشر كتاب سيكون أكثر تفصيلا وشمولا من تقريرها الأولي. وقد حاولت النظر في المسائل الجنسانية خلال زياراتها القطرية، وتحاول إدماج تلك الشواغل الجنسانية في تقاريرها. وتعتزم أن تتناول في تقريرها القادم إلى مجلس حقوق الإنسان، مسائل الوصمة التي تلحق بفئات معينة.

٢٤ - وقالت إن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير موجهة إلى الدول، إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تؤمن بأن القطاع الخاص يستطيع أن يؤدي دورا. وفي الحقيقة، تناول تقريرها السابق إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/15/31) مسألة توفير الخدمات من قبل أطراف من غير الدول على وجه التحديد. وعلاوة على ذلك، يمكن تطبيق بعض التوصيات الواردة في تقريرها الحالي على القطاع الخاص. وقالت إنها ترى ضرورة أن تقرأ تقاريرها بالاقتران مع بعضها، وليس على انفراد.

٢٥ - ويجب أن تلم الحكومات بالحالة الحقيقية على أرض الواقع، كي تكفل إتاحة إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي للفئات التي في أمس الحاجة إليها. وكثيرا ما لا تجسد الإحصاءات الرسمية واقع الحال. ولا شك في ضرورة الاعتراف بالحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في التشريعات، ووضع خطط عمل وطنية لإعمال ذلك الحق، وتأسيس آليات للتحقيق في ادعاءات انتهاكه، وإدماج منظورات حقوق الإنسان في الميزانيات الوطنية. لكن عدم وضوح الصورة الحقيقية لإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، تجعل وضع خطة عمل محددة وفعالة لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها أمرا مستحيلا.

٢٦ - **السيد دو شاتر** (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): قال، في سياق عرض تقريره المرحلي إلى الجمعية العامة (A/66/262)، إن أزمة الأسعار الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أدت إلى منح الأولوية لقطاع الزراعة في إطار البرامج السياسية والتعهدات المالية، وإلى إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي. وعلاوة على ذلك، يتزايد الاعتراف بالحق في الغذاء باعتباره مفتاح الحلول المستدامة للتغلب على الجوع في العالم. لكن، برغم استقرار أسعار السلع الغذائية الأساسية، لا تزال تلك الأسعار مرتفعة مقارنة بأسعار العقد الماضي. ولا يجد المزارعون تشجيعا على الاستثمار في الإنتاج، وتتعرض نظم الحماية الاجتماعية في كثير من البلدان إلى محن قاسية.

٢٧ - ويؤدي التهميش السياسي وانعدام القدرة على التفاوض إلى عدم استفادة صغار المزارعين وعمالهم من ارتفاع الأسعار الحالي, ومن المتوقع أن يتزايد تقلب أسعار الأغذية في المستقبل وأن ترتفع تلك الأسعار، نتيجة تقلبات المناخ بصفة خاصة، وأن تشتد المنافسة على الأراضي والمياه، وتشتد المضاربات المتعلقة بالأصول المادية والأسواق المالية معا. لكن الحكومات، وبخاصة حكومات البلدان النامية، تستطيع منع الصدمات التي تؤدي إلى ارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية، من خلال اختيارها تعزيز قدرة القطاعات الزراعية المحلية، بصورة تقلل اعتماد بلدانها على استيراد الأغذية.

٢٨ - وقد ازدادت قيمة فواتير الأغذية المستوردة بمقدار خمس أو ست مرات، في كثير من البلدان الفقيرة، ليس فقط بسبب الزيادة السكانية، بل ونتيجة عدم الاستثمار في الإنتاج الزراعي أيضا. وتتسم تلك البلدان بقابليتها للتأثر

بصدمات الأسعار في الأسواق العالمية وبتقلبات أسعار صرف العملات. وكثيرا ما كانت الحكومات في الماضي، تهتم بتوفير الأغذية بأسعار مناسبة للمستهلكين في المناطق الحضرية، وهو أمر مفهوم ومشروع، لكن واردات الأغذية الرخيصة والمدعومة ماليا زحمت الأسواق وطردت المنتجين المحليين منها، وزادت بذلك من فقر المناطق الريفية، و لم توفر سوى حل ارتجالي لمشكلة الجوع المزمن.

٢٩ - ويجب توفير الدعم بغرض استغلال إمكانات صغار المزارعين غير المطروقة في معظمها في البلدان النامية، كي تتحسن قدرتها على إطعام سكانها. ويتمثل التحدي الرئيسي في كيفية الانتقال من النظام الذي أدى إلى خراب صغار المزارعين من أجل إطعام المدن، إلى نظام يدر دخلا أكبر للأسر المعيشية في المناطق الريفية، والحد بذلك من هجرة سكان الأرياف، وتحسين قدرة عمال المناطق الحضرية على التفاوض، ومضاعفة تأثير الاقتصاد المحلي على القطاعات الأخرى. وقال المقرر الخاص إن ذلك الأمر دفعه إلى أن يستكشف في تقريره، إمكانية إحداث تغيير في السلاسل الغذائية لتصبح أكثر شمولا وإنصافا. وخلص إلى أنه يتعين على السلطات تسهيل دخول صغار ملاّك الأراضي إلى الأسواق بشروط منصفة، إن هي رغبت في زيادة الإنتاجية الزراعية وتمكين الفلاحين من الوصول إلى مستوى معيشي مناسب عن طريق الزراعة.

٣٠ - وتعتبر الزراعة التعاقدية في أحيان كثيرة، وسيلة لتعزيز إمكانية وصول صغار المنتجين إلى الأسواق وحصولهم على التسهيلات الائتمانية وعلى دخل مستقر نسبيا. لكن، كم من الخيارات متاح للمزارعين فعليا، وهم لا يستطيعون الوصول إلى الأسواق سوى عن طريق مشتر وحيد مسيطر؟ وينبغي أن يشتمل العقد المنصف على ضمانات تكفل الحصول على حد أدنى من الأسعار، وعلى عرض بصري لمعايير الجودة، ومدخلات بالأسعار التجارية أو أقل منها، وآليات مناسبة لتسوية المنازعات، وأن يتيح للمزارعين إمكانية الاحتفاظ بجزء من الأرض لزراعة المحاصيل الغذائية بغرض استيفاء احتياجات أسرهم ومجتمعاتهم.

٣١ - ومن شأن انعدام تلك الضوابط والموازين أن يسفر عن رفض المشتري للمنتجات دون سابق إنذار تحت ذرائع مختلفة؛ وأن يؤدي إلى ارتفاع حاد في ديون المزارعين، وإلى إبرام عقود عمل من الباطن دون إشراف تنظيمي، وإلى تقويض دعائم الأمن الغذائي للمنطقة من خلال إنتاج محاصيل نقدية بغرض التصدير. وتشير الدراسات إلى أن الرجال يوقعون العقود في كثير من الأحيان بينما تقوم النساء بالعمل، وإلى أن القرار ينحو إلى أن يكون في يد الرجال في حالة إنتاج محاصيل نقدية عوضا عن المحاصيل الغذائية. ونظرا إلى أن واجب الحكومات يلزمها باحترام الحق في الغذاء وفي الحصول على مستوى معيشة معقول، وحماية ذلك الحق وإعماله، فإنه يتعين عليها دعم قدرة المزارعين على التفاوض من أجل إبرام صفقات عادلة، وكفالة عدم استغلالهم، وبخاصة من خلال تمكينهم من الحصول على المعارف التقنية والمدخلات ووصولهم إلى دوائر التوزيع والأسواق بصورة مباشرة.

٣٢ - وفحص المقرر الخاص أيضا نماذج إنمائية أخرى وتوصل إلى أنه يتعين تشجيع المزارعين على النظر في أمر تشكيل تعاونيات وتنفيذ مشاريع مشتركة، بغرض التمكن من الوصول إلى الأسواق من غير أن يفقدوا سيطرتهم على أراضيهم ومصادر رزقهم. ومع أن الملكية الجماعية لا تعصم من مخاطر المستثمرين الاستغلاليين أو ضعف المهارات القيادية، فإنه يجب تمكين المزارعين من استكشاف نماذج أخرى للأعمال التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز قدرة أسواق المنتجات الغذائية المحلية وتقوية الروابط بين المنتجين المحليين والمستهلكين في المناطق الحضرية، باستخدام طريقة التسويق المباشر إلى المستهلك. وقد أدى ذلك النهج،

برغم أنه لا يزال ضئيلا نسبيا، إلى إحراز تقدم رائع في الدول المتقدمة النمو في السنوات الأخيرة، حيث يرتبط في أحيان كثيرة بزيادة الطلب من قبل المستهلكين على المنتجات العضوية المحلية. وهو يوفر للمزارعين منفذا مضمونا لتسويق منتجاتهم والحصول على عائدات مستقرة.

٣٣ - وأخيرا، من الضروري تعزيز إمكانية وصول صغار المزارعين إلى الأسواق وتحسين قدرتهم على التفاوض في سياق السلاسل الغذائية، من أجل إحراز تقدم في سبيل إعمال الحق في الغذاء. ولا يقتصر ذلك الحق على مجرد زيادة الإمدادات من أجل استيفاء الاحتياجات المتزايدة. فهو يعالج أيضا المسائل المتعلقة بكيفية إنتاج تلك الأغذية، والأهداف والشروط المتعلقة بإتاحة الفرصة لصغار المزارعين في البلدان النامية كي يستغلوا إمكاناتهم الكاملة.

٣٤ - **السيد زارو** (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): طلب مزيدا من التفاصيل عن أهمية الزراعة التعاقدية وغيرها من نماذج الأعمال التجارية الأخرى، وعن الحاجة إلى اتباع نهج حقوق الإنسان في إطار تلك النماذج من أجل إعمال الحق في الغذاء، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة. وطلب أيضا أمثلة على الدور الذي ينبغي أن تؤديه المؤسسات الخاصة في سبيل إعمال الحق في الغذاء، وبخاصة فيما يتعلق بإدخال الممارسات الجيدة في معاملاتها مع صغار المزارعين. وتساءل عما إذا كانت مشاريع التجارة العادلة، التي تركز على الأسعار، ستساعد على إعمال الحق في الغذاء للمنتجين ومجتمعاتهم معا، وما هي الإجراءات المتسقة مع توصيات التقرير، التي يمكن أن تكفل بقاء الفرق بين سعر الشراء من المزارع وسعر البيع بالتجزئة في حدود المعقول.

٣٥ - **السيدة راتسيفاندريهامانا** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قالت إن مسألة ارتفاع أسعار السلع الغذائية عولجت بشكل مستفيض في منشور المنظمة الذي صدر مؤخرا، بعنوان حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، ٢٠١١. وسيشهد تشرين الأول/أكتوبر الاحتفال بيوم الأغذية العالمي، تحت شعار ''أسعار الأغذية من الأزمة إلى الاستقرار'' الذي اختير من أجل تسليط الضوء على الاتجاهات التي تضر بالمستهلكين وصغار المنتجين والمزارعين بصفة عامة. وسلطت المتحدثة الضوء أيضا على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء، التي اعتمدت بغرض دعم الإعمال المضطرد للحق في الحصول على الغذاء المناسب. وقد أدت تلك المبادئ التوجيهية دورا حيويا في تسريع الانتقال من الالتزام السياسي إلى نهج قائم على حقوق الإنسان في العمل المتعلق بالأمن الغذائي. وقد اتخذت بالفعل إجراءات في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، ولا سيما في مجالات الدعوة ووضع السياسات والتشريع والرصد والتقييم وتعزيز المؤسسات.

٣٦ - وتتطلب مواصلة توحيد تلك الجهود وتعميمها بنجاح في المجالات الرئيسية، اتخاذ إجراءات متواصلة ومستنيرة وذات أسس، على نحو يتسق مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء. وقد نشرت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا كتابا عن الدروس المستفادة في مجال إعمال الحق في الغذاء، بعنوان كفالة إعمال الحق في الغذاء: التقدم المحرز والدروس المستفادة من خلال التنفيذ. ويطرح الكتاب رؤى متعمقة وإرشادات عملية قيّمة بشأن إعمال حق الإنسان في الحصول على الغذاء من خلال جهود إنمائية قائمة على حقوق الإنسان. ويسر الكتاب أيضا تبادل المعلومات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بالاستناد إلى خمس دراسات حالة إفرادية قطرية.

٣٧ - ويمكن، من خلال اتباع نهج الحق في الغذاء تجاه تحقيق الأمن الغذائي، توفير دعم كبير للجهود الرامية إلى تحقيق الغرض ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع. ويجب أن تؤخذ مسائل الحوكمة في

الاعتبار عند معالجة أزمة الأغذية العالمية، وتشمل الحق في الغذاء ومبادئ حقوق الإنسان العامة؛ مما يعني أيضا مراعاة حقوق المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من الأشخاص الفقراء في الأرياف. والتركيز على زيادة إنتاج الأغذية في بعض برامج المعونة شيء ضروري، لكنه غير كاف. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للحق في الغذاء في حالات الطوارئ، وللمسائل الجديدة الناشئة، مثل أسعار الأغذية الشديدة الارتفاع، والأغذية البيولوجية، والكائنات المحورة وراثيا، وأنشطة المضاربة، وتغير المناخ، التي تؤثر جميعها على جهود إعمال الحق في الغذاء.

٣٨ - **السيد غونزاليز** (المكسيك): أعرب عن رغبته في أن يشكر المقررة الخاصة على زيارتها للمكسيك وعلى الحوار البناء الذي جرى مع المؤسسات الوطنية المعنية. وقال إن المكسيك تعلق أهمية كبيرة على الحق في الغذاء وأنها بذلت جهودا ملموسة في ذلك المجال، ما أدى إلى تحسن المؤشرات الرئيسية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة ما يرتبط منها بخفض عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقصا في الوزن. ولتحقيق تلك الغاية، نفذت حكومة بلده برامج اجتماعية لكفالة القدرة على تحمل تكلفة اتباع نظام غذائي متوازن وضمان توافر الأغذية.

٣٩ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أُعلن عن تعديل دستوري يكفل الحق في الحصول على غذاء جيد النوعية ومغذ وكاف للجميع. وعلاوة على ذلك، تكفل الدولة، بموجب المادة ٢٧ من الدستور، ووفقا لأحكام القانون، توافر إمدادات الأغذية الأساسية في الوقت المناسب. وأخيرا، أعرب المتحدث عن الترحيب بالعرض الذي قدمته المقررة الخاصة، بشأن تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الإصلاحات الدستورية فيما يتعلق بالحق في الغذاء.

٤٠ - **السيدة مك برين** (أيرلندا): لاحظت أن نموذج العمل التجاري للزراعة التعاقدية ازداد أهمية في السنوات الأخيرة في كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو، وأن الكثيرين من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة انضموا إلى مثل تلك المشاريع، من أجل الوصول إلى الأسواق وزيادة دخلهم. وبينما قد يستفيد البعض من ذلك العمل، وبخاصة المزارعين أصحاب الحيازات المتوسطة والكبيرة، ينتاب القلق حكومة بلدها لأن الفقراء من صغار المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة الأشد تهميشا في البلدان النامية، الذين قد يكونون أميين أو ذوي قدرات تفاوض ضعيفة، تنقصهم المهارات اللازمة للدفاع عن حقوقهم، ولا يستفيدون من تلك العقود بشكلها الحالي، لأنها منحازة بشدة لصالح المشتري.

٤١ - وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تؤدي الزراعة التعاقدية إلى التخصص في إنتاج المحاصيل النقدية وما ينتج عن ذلك من الانتقال إلى نظام زراعة المحصول الواحد واستخدام وسائل إنتاج تعتمد بقدر كبير على المخصبات الكيميائية والمبيدات الحشرية. وقد يؤدي ذلك إلى فقدان التنوع البيولوجي، ويثبط الرغبة في تنويع المحاصيل، ويزيد تعرية التربة، وجميعها تحديات بارزة في سياق تغير المناخ. ولذلك تساءلت المتحدثة عمّا إذا كان إدخال استراتيجيات وسياسات الاقتصاد الأخضر سيؤدي دورا في كفالة العدل المناخي في ذلك الصدد. وأخيرا، تساءلت المتحدثة، في ضوء عدم مراعاة الزراعة التعاقدية للفوارق بين الجنسين في كثير من الحالات، عن التأثير السلبي لذلك الأمر على مستوى تغذية أفراد الأسرة وبخاصة الرضع والأطفال والأمهات. وبما أن الحق في الغذاء يتعلق أيضا بالتغذية، يصبح من المهم أن يؤخذ ذلك الأمر بعين الاعتبار.

٤٢ - **السيدة فالي** (كوبا): قالت إن الأزمة الغذائية العالمية الراهنة، التي رفعت الأسعار، أثرت سلبا على إعمال الحق في

الغذاء في البلدان النامية وأدت إلى زيادة الفقر. ومع أن الأزمة نتجت عن عوامل عدة، فإن أهم هذه العوامل هي انعدام المساواة، والتوزيع غير العادل للثروات في العالم، وعدم قابلية النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد للاستدامة. ومن الضروري تعزيز التجارة ورفع القيود التي تمنع دخول المنتجات الزراعية من دول العالم الثالث إلى أسواق الدول المتقدمة النمو. ويتعين على الحكومات أن تدعم إعمال الحق في الغذاء بأفضل ما يمكن من الموارد المتاحة، كما يقترح التقرير. وأعربت المتحدثة عن تأييد وفدها لعمل المقررة الخاصة، وقالت إن كوبا ستقدم مشروع القرار المتعلق بالحق في الغذاء.

٤٣ - **السيد ماير** (النرويج): قال إن الأشخاص المشتغلين بالزراعة التعاقدية والنماذج الأخرى للأعمال التجارية كثيرا ما يتحملون مخاطر كبرى شخصية ومالية، وأعرب عن الارتياح لأن التقرير حدد ٧ مجالات رئيسية يمكن للحكومات والشركات أن تركز عليها من أجل كفالة اتساق سياساتها مع الحق في الغذاء. ويمكن استخدام عدد من المبادئ ذاتها لتعزيز مصائد الأسماك المستدامة وحق صائدي الأسماك المتعاقدين في الغذاء. ويتعين أن تتسم آليات تحديد الأسعار بالوضوح والشفافية، وأن تكفل منح المنتجين حدا أدنى من الأسعار الثابتة على أساس ضرورة تغطية تكاليف الإنتاج وتأمين لقمة العيش لجميع العاملين. وطلب مزيدا من التفاصيل عن التوصية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ورحب بالمساهمة الهامة للمقررة الخاصة في المفاوضات النهائية بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، التي ستكون أداة مفيدة في العمل على حماية وتعزيز حقوق المرأة المتعلقة بحيازة الأرض.

٤٤ - وأصدرت الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة أيضا نصوصا مفيدة عن حق المرأة في حيازة الأرض. وتساءل المتحدث عن الكيفية التي يستطيع المجتمع الدولي أن يعزز بها، لا الحق الرسمي للمرأة في حيازة الأرض فحسب، بل وسلطتها فيما يتعلق باتخاذ القرارات بشأن تلك الأرض. ونظرا إلى الدور الهام الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين وتعاونيات المستأجرين في تعريف وتعزيز الحق في الغذاء وسط المزارعين المتعاقدين، أعرب المتحدث عن رغبته في معرفة أفضل طريقة تستطيع الدول والشركات أن تكفل بها حصول تلك الأطراف المؤثرة على المعلومات، والدور الذي يمكن أن تؤديه تلك المنظمات في إعداد العقود ومتابعتها.

٤٥ - **السيدة مانا** (الكاميرون): قالت إن حكومة بلدها اتخذت عددا من التدابير المتعلقة بالزراعة وأسعار الأغذية. وسلطت الضوء على دور وزارة البحث العلمي والابتكار، التي تتحمل المسؤولية عن توفير الغذاء الكافي لسكان الكاميرون. وتنفذ الوزارة ذلك العمل من خلال معهد البحث الزراعي من أجل التنمية، الذي يعالج شواغل الأطراف الفاعلة المختلفة في ذلك المجال؛ وينفذ البحوث في مجالات الإنتاج الحيواني والنباتي، والزراعة المائية، والبيئة والغابات؛ ويطور مبتكرات الإنتاج الغذائي وتكنولوجيا صناعة الأغذية؛ ويوفر البذور المحسنة المكيفة مع البيئات الزراعية والإيكولوجية في الكاميرون. وقالت إن بلدها قام، بصحبة الشركاء في التنمية، بتوزيع التقاوي والشتول على جمعيات المزارعين.

٤٦ - وأضافت أن سياسة تحرير الاقتصاد التي انتهجها بلدها في عقد التسعينات كان لها تأثير مدمر على السكان. وقامت الحكومة، في محاولة لحماية حقوق المستهلكين ومكافحة الممارسات التجارية الجائرة، باعتماد قانون جديد لحماية المستهلك، في أيار/مايو ٢٠١١. وينطبق ذلك القانون على جميع المعاملات المتعلقة بتوريد وتوزيع وبيع وتبادل التكنولوجيات والخدمات والسلع. واتخذت الكاميرون أيضا خطوات لمكافحة ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث قامت

قوافل مبيعات متنقلة بالترويج لمنتجات الاستهلاك الجماهيري والمتاجر التجريبية. وأخيرا، أعربت المتحدثة عن أملها في أن تقوم المقررة الخاصة بزيارة بلدها، مؤكدة أن الحوار الذي سينتج عن تلك الزيارة سيكون مصدر إلهام لحكومة بلدها.

٤٧ - **السيد هوتون** (الأرجنتين): قال إن الزراعة التعاقدية تمنح المزارعين مزايا معينة، مثل ضمان التسويق ومدخلات الإنتاج، لكنها تشكل عددا من المخاطر، من أبرزها فقدان استقلالهم الاقتصادي والتجاري، والعقود التي تنتهك حقوقهم. وكثيرا ما تمنح هذه العقود الأفضلية للمشترين الذين يستغلون الزراعة التعاقدية لتعزيز سيطرتهم على سلسلة التوريد. والزراعة التعاقدية أداة مفيدة يجري استخدامها في الأرجنتين منذ سنوات طويلة، بخاصة فيما يتصل بإعمال الحق في الغذاء، لكنها ليست النموذج المثالي، بسبب إمكانية استخدامها لتغطية تحكم الشركات الكبيرة في السوق، على نحو غير مجز لقطاع الإنتاج ويؤدي إلى احتكاره. وتساءل المتحدث عمّا يمكن عمله، إضافة إلى فرض رقابة الدولة على السوق بغرض منع الاحتكار، كي تتوفر للمزارعين الوسائل والثقافة التي تمكنهم من الدفاع عن حقوقهم.

٤٨ - **السيد يانغ تشوانهوي** (الصين): قال إن هناك نقص في الإمدادات الغذائية في العالم اليوم. ولا يزال الأمن الغذائي بعيد المنال، والطريق إلى حماية وتعزيز الحق في الغذاء طويلا. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تكثيف الجهود في مجال البحوث والجهود الرامية إلى تعزيز الحق في الغذاء والحق في البقاء على قيد الحياة. وينبغي أيضا حث البلدان على الاهتمام بالإنتاج الغذائي ورفع قدراتها في ذلك المجال. ويتعين حث البلدان المتقدمة النمو على تقديم المساعدة الغذائية للبلدان النامية في سبيل إيجاد حل مشكلة الغذاء التي تعانيها الفئات الضعيفة من السكان. ويتعين على المجتمع الدولي تكثيف مساعداته المالية والتكنولوجية، وزيادة الاستثمارات الزراعية، وتحسين البنية التحتية لقطاع الزراعة، وتطوير التكنولوجيات الزراعية، ومساعدة البلدان النامية على حل مشاكل الغذاء في مصدرها، بغية إعمال الحق في الغذاء بشكل كامل.

٤٩ - وقال المتحدث إن بلده الذي يملك نسبة ٦ في المائة من المياه العذبة و ٩ في المائة من الأراضي الزراعية في العالم، قد استوفى احتياجات سكانه من الأغذية والملابس، التي تعادل نسبة ٢٠ في المائة من مجموع الاحتياجات العالمية، وحقق بالفعل الغرض ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو استئصال الفقر المدقع. وقال إن الحكومة قدمت منذ وقت قريب مساعدة غذائية طارئة ومساعدة مالية قدرها ٤٤٣,٢ مليون يوان إلى البلدان المنكوبة في القرن الأفريقي، وهي على استعداد للمشاركة في تبادل الآراء مع المجتمع الدولي بغرض إعمال الحق في الغذاء.

٥٠ - **السيدة ماليفين** (جنوب أفريقيا): سألت المقررة الخاصة عن الطريقة التي تستطيع الدول أن تسهم بها في تعزيز الحق في الغذاء وحمايته وإعماله.

٥١ - **السيد كومار** (إندونيسيا): قال إنه يتعين على الحكومات أن تكفل استفادة صغار المزارعين من الزراعة التعاقدية، وإساهم تلك الزراعة في تحسين مستوى رفاهيتهم. وأضاف أن إندونيسيا ملتزمة بتعزيز رفاهية المزارعين ولا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة منهم، بوصفها بلدا زراعيا. ولتحقيق ذلك الغرض، اتخذت وزارة الزراعة خطوات مختلفة تجاه تحسين أسباب معيشة الفلاحين، باعتبار ذلك أحد الأهداف الاستراتيجية لخطة عملها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وبعد أن أحاطت الوزارة علما بمزايا الزراعة التعاقدية، عمدت إلى إدماجها في سياساتها باعتبارها إحدى الأدوات التي تمكن صغار المزارعين من الحصول على دخل أفضل.

٥٢ - والزراعة التعاقدية قادرة على تحقيق مكاسب أكبر لكل من شركات الأغذية، بوصفها الجهة المشترية، وصغار المزارعين، باعتبارهم الجهة الموردة. وفي ذلك الصدد، تؤدي الحكومة دور الميسر والوسيط والرقيب، بغرض تطوير مهارات المزارعين التقنية والإدارية، وتوفير رأس المال العامل لهم، وتمكينهم من عقد اجتماعات العمل وإجراء البحوث وتحقيق النماء، ومدهم بالتكنولوجيات الزراعية الجديدة. وأخيرا، تساءل المتحدث عن الكيفية التي تستطيع الحكومة أن تتدخل بها من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الزراعة التعاقدية.

٥٣ - **السيد كوينتايس** (البرازيل): قال إن بلده يتعاون في إطار عدة آليات لتعزيز الأمن الغذائي العالمي. وقد نُفذت مشاريع مختلفة، في إطار مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، من أجل تلبية احتياجات مجتمعات محلية معينة. وقدمت البرازيل مساهمات كبيرة لأقل البلدان نموا، في إطار برنامج الأغذية العالمي. وأعرب المتحدث عن التزام بلده بمساعدة المقرر الخاص في عمله، وقدم إليه الدعوة لزيارة البرازيل.

٥٤ - **السيد يحياوي** (الجزائر): قال إن بلده حذا حذو الكاميرون ووجه الدعوة إلى المقرر الخاص، معربا عن الأمل في أن تتحقق الزيارة في القريب العاجل، كي يقف المقرر الخاص بنفسه على الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتوسيع نطاق حقوق الإنسان الأساسية كي تشمل جميع المواطنين، وبخاصة توفير الإعانات المالية للمواد الغذائية الأساسية، ودعم صغار المزارعين وتوفير القروض ومبيدات الآفات والمواد الضرورية الأخرى لهم، وإشراكهم في رسم السياسات الزراعية الوطنية. ونظرا إلى أن أسواق الأوراق المالية العالمية هي التي تحدد أسعار المواد الغذائية الأساسية، فإن صغار المزارعين ليس لهم تأثير يذكر عليها. ولذلك تساءل عمّا يمكن عمله لحماية المواد الغذائية الرئيسية، مثل الأرز والذرة والقمح، من تقلبات وزيادات الأسعار المفرطة.

٥٥ - **السيد دو شاتر** (المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء): قال إن كوبا ستبدأ مناقشة مشروع القرار المتعلق بالحق في الغذاء، تمهيدا لاعتماده من قبل الجمعية العامة. وأعرب عن ترحيبه بالقرارات التي تركز بقدر أكبر على الموضوعات الواردة في التقرير، لأنها أكثر فائدة وتشجع على متابعة التوصيات التي وردت في التقرير التي ستثري المناقشات وتعزز دعم عمله. وأعرب عن أمله في أن يحقق التقرير نتائج عملية رفيعة المستوى للدول الأعضاء.

٥٦ - وأضاف أن تقريره يتضمن سبع توصيات، في محاولة لاقتناص الفرص التي تتيحها الزراعة التعاقدية مع خفض المخاطر التي يوجهها صغار المزارعين، الأميين في كثير من الأحيان، عند انضمامهم إل تلك المشاريع. وينبغي أولا، أن تكون العقود منصفة بقدر معقول كي يتسنى تنفيذها في الأجل الطويل، مع مراعاة المعوقات لدى الطرفين. وللحكومات دور ذلك الصدد، من خلال تقديم المشورة للمزارعين، وإعداد عقود نموذجية بغرض مساعدة المزارعين على تعزيز موقفهم التفاوضي، وكفالة معاملة مصالح الطرفين المنتج والمشتري على قدم المساواة.

٥٧ - ثانيا، يتعين على الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات التعاون الإنمائي توفير الدعم للمزارعين بغرض تعزيز قدرتهم على التفاوض، كي ينظموا صفوفهم بشكل أفضل ويحصلون على المشورة القانونية. ثالثا، مثلت الشواغل الجنسانية هاجسا أعربت عنه وفود كثيرة. ويشير تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في عام ٢٠١٠، إلى أن احتمالات إصابة الأطفال بسوء التغذية انخفضت بنسبة ٢٠ في المائة في الحالات التي اتخذت فيها المرأة، وليس الرجل، القرار بشأن كيفية إنفاق العائدات.

فالمرأة تميل إلى الاعتناء بقدر أكبر بصحة الطفل واحتياجاته التعليمية، وبالاحتياجات الغذائية للأسرة. ومن هنا تأتي أهمية كفالة أن يحمل العقد اسمي كل من الرجل والمرأة، وأن يقسَّم الدخل الذي تدره المحاصيل بينهما، كي يكون للمرأة دور في تحديد كيفية إنفاقه. وكانت هناك عقبات ثقافية ينبغي التغلب عليها، لكن يجب القضاء على ذلك التمييز.

٥٨ - رابعا، وهو الأهم، يجب تصحيح آليات تحديد الأسعار. وفي كثير من العقود يتحمل المنتج جميع المخاطر. وينبغي، كي تعمل الزراعة التعاقدية بشكل جيد، ضمان حد أدنى من الأسعار للمنتجين، من أجل كفالة حصولهم على العيش الكريم وتعزيز قدرتهم على التكفل بنفقات أسرهم، مثل تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والإسكان. وعلاوة على ذلك، ينبغي منح المزارعين علاوات عندما ترتفع الأسعار، كي يستفيدوا بدورهم من تلك الزيادات. ومن شأن مثل تلك الشروط أن تكفل أيضا استقرار سلسلة الإمداد للمشترين. ولذلك تقتضي مراعاة مصلحة المشتري والبائع على حد سواء، العدل في تحديد الأسعار وكفالة حصول المزارعين على دخل مناسب. وتقتضي مصلحة كثير من المشترين ضمان ولاء البائعين، ولكل شيء ثمنه. ويعني ذلك منح سعر عادل مرتبط بمؤشر أسعار السوق. وليس الأمر حلما طوباويا، فقد نفذت برامج مماثلة بالفعل، وأبرزها في مدغشقر.

٥٩ - خامسا، يستطيع المشترون التلاعب بمعايير الجودة مما يضر بمصلحة المنتجين. وتتحمل الحكومات مسؤولية التأكد من معالجة جميع التجاوزات من خلال آليات للتظلم، ومسؤولية مراقبة تلك العمليات لضمان النزاهة. سادسا، لا شك في أن الزراعة التعاقدية تؤدي في أحيان كثيرة إلى التخصص في زراعة محصول واحد، وهي ممارسة غير مستحسنة من الناحية الإيكولوجية، لأنها قد تدمر التربة وتقلل الرغبة في تنويع النظم الزراعية. وينبغي أن تشجع الزراعة التعاقدية تنوع المحاصيل، مع حث المزارعين على تخصيص جزء من الأرض لزراعة المحاصيل الغذائية من أجل كفالة أمنهم الغذائي. ويتعين أن يزيد المشترون من تشجيعهم للمنتجين على اتباع أساليب إنتاج زراعي غير ضارة بالبيئة الإيكولوجية، وهي مسألة يتزايد الطلب عليها وسط المستهلكين في البلدان ذات القيم العالية. وأخيرا، تتحمل الحكومات مسؤولية توفير طرائق انتصاف للمزارعين الذين يتعرضون للغش من خلال تلك العقود.

٦٠ - وأعرب المقرر الخاص عن ارتياحه لأن عددا من البلدان التي زارها مؤخرا، وعلى وجه التحديد جنوب أفريقيا والمكسيك والبرازيل والصين، قد تفاعلت مع ولايته بصورة بناءة. وقال إن مهامه القطرية ضرورية لعمله وإنه استفاد من مستويات التعاون العالية مع جميع تلك البلدان، على الرغم من أن تقييماته لا تجد أذنا صاغية أحيانا، لأنها توجه انتباه الحكومات إلى بقع عمياء ربما تفضل أن تتجاهلها. ومثال ذلك، أن زيارته للمكسيك، حيث يكفل الدستور الحق في الغذاء، قد أبرزت المفارقات في ذلك البلد: فبينما يوجد عدد كبير جدا من الفقراء الذين يعانون سوء التغذية، تبلغ نسبة المصابين بزيادة الوزن أو البدانة ٧٠ في المائة وسط الراشدين.

٦١ - ويعاني المصابون بالبدانة مشاكل صحية لمدة ١٨ عاما في المتوسط بسبب أوزانهم. وفي جنوب أفريقيا تبلغ نسبة البدانة وسط النساء الراشدات ٥٦ في المائة. ودفعت تلك النتائج المقرر إلى تكريس تقريره المقبل إلى مجلس حقوق الإنسان لمسألة البدانة. وهو يعتزم أيضا دراسة مسألة مصائد الأسماك، وعلى وجه التحديد ما إذا كانت الموارد السمكية تدار بصورة مستدامة وما إذا كانت النظم الحالية التي تحكم صيد الأسماك مناسبة. وسيعرض ذلك التقرير على الجمعية العامة في العام المقبل، على أساس المشاورات التي من المقرر

عقدها بشأن ذلك الموضوع في نيروبي، في نيسان/أبريل من العام القادم.

٦٢ - وقال المقرر الخاص إنه استمع بانتباه إلى تعليقات منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية، فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإعمال المضطرد للحق في الغذاء في إطار الأمن الغذائي الوطني. وقد وردت مؤخرا تقارير عن بعض البلدان، مثل البرازيل وبيرو وبنغلاديش وملاوي وموزامبيق، التي أحرز فيها تقدم كبير تجاه إعمال الحق في الغذاء، وانخفضت بقدر كبير نتيجة لذلك، معدلات سوء التغذية وسط الأطفال خلال السنوات الخمس الماضية. وأوضحت تلك التقارير، وبعض الدراسات الحديثة التي أجرتها وكالات مختلفة، أن أهم أداة في مكافحة الجوع وسوء التغذية هي الإرادة السياسية.

٦٣ - وقد ساعدت الإرادة السياسية، بالاقتران مع النهج المشتركة بين القطاعات تجاه تنسيق إجراءات الوزارات المختلفة، ومشاركة منظمات المجتمع المدني وتمكينها، وخضوع الحكومات للمساءلة، ورصد التزامات الحكومات من قبل أطراف مستقلة، على خفض الجوع وسوء التغذية في تلك البلدان. والحق في الغذاء ليس من الكماليات؛ بل أداة أساسية في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي. وأردف المقرر أنه سيواصل التأكيد على أهمية الحوكمة والمؤسسات والمساءلة في مكافحة الجوع وسوء التغذية، بمساعدة الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٦٤ - **السيد سينغ** (المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم): قال في سياق عرض تقريره المؤقت إلى الجمعية العامة (A/66/263)، إن قلة الاستثمار تشكل عقبة رئيسية في سبيل إعمال الحق في التعليم، مما يقلل احتمالات تحقيق الهدف المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي وإنهاء عدم المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم. ومن شأن خفض النفقات العامة بسبب الأزمة المالية العالمية أن يزيد من تقييد الإنفاق على التعليم. وأكد في ذلك الصدد، أن الدول الأطراف ملزمة بضمان توفير التمويل للتعليم بموجب أحكام معاهدات دولية عديدة في مجال حقوق الإنسان، حتى وإن لم تنص تلك المعاهدات على تأسيس آليات تمويل محددة.

٦٥ - ووفقا لمبدأ الإعمال المضطرد لذلك الحق، يجب أن يكون الاستثمار في التعليم مدفوعا بضرورة كفالة التوسع المستمر لذلك القطاع. وفوق كل شيء، يجب أن تمتثل الدول لالتزاماتها الأساسية المتعلقة بتوفير التعليم الابتدائي المجاني، واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتعليم، تشمل التعليم الثانوي والعالي. ويوجد إطار للمساعدة والتعاون على الصعيد الدولي، من أجل مساعدة أقل البلدان نموا في تحقيق أهداف التعليم.

٦٦ - وأتاح اعتماد الصكوك القانونية المناسبة إمكانية التأكد من زيادة الاستثمار في التعليم. واختارت بعض البلدان أن تدرج في دستورها أحكاما تنص على تخصيص نسبة مئوية دنيا من عائدات الضرائب أو الميزانية الوطنية أو الناتج المحلي الإجمالي للتعليم. وأدرجت بلدان أخرى تمويل التعليم في أولوياتها الوطنية. واستكملت بلدان كثيرة تشريعاتها كجزء من عملية توفير التعليم للجميع، ووفرت بذلك إطارا قانونيا لتمويل التعليم، وبخاصة التعليم الأساسي. وتمثل زيادة الاستثمار في التعليم الأساسي ضرورة من أجل المضي قدما في تنفيذ برنامج توفير التعليم للجميع وتسريع إحراز التقدم تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يكون تخصيص أكبر قدر ممكن من الموارد للتعليم واستخدامها بشكل منصف هو محور استراتيجيات تطوير التعليم، بغرض التغلب على انعدام المساواة المستمر في التعليم والحد من التهميش والإقصاء.

٦٧ - وطالب المقرر الخاص بوضع معيار مقبول دوليا، يخصص بموجبه ما لا يقل عن ٤ إلى ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي أو ١٥ إلى ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية للتعليم، من أجل توفير الأساس اللازم لمواصلة تعزيز الأطر القانونية والسياسية الوطنية. ومن الضروري استحداث استراتيجيات لتخصيص المزيد من الموارد، بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية. وينبغي تعزيز إدراك المسؤولين عن وضع الميزانيات الوطنية لأهمية التعليم. ويتعين تشجيع تبادل أفضل الممارسات مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بغرض مواصلة تقديم المساعدة التقنية في ذلك المجال. وقال المقرر الخاص إن تقريره المواضيعي التالي إلى مجلس حقوق الإنسان سيركز على معايير جودة التعليم، لأن الأمر يحتاج إلى نقلة نوعية من أجل تعزيز الاستثمار في التعليم ذي النوعية الجيدة، بغرض تلبية المتطلبات النوعية التي لا تزال تمثل تحديا سافرا.

٦٨ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٠، يشتمل تقرير المقرر الخاص على معلومات مستوفاة عن التعليم في حالات الطوارئ، ويقدم تفاصيل عن التحديات التي لا تزال قائمة، وتوصيات بشأن كيفية تأمين التعليم في حالات الطوارئ. ويقدر أن ٢٨ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس في البلدان المتأثرة بالنزاعات في الوقت الراهن. ويعيش ٨٧٥ مليون تلميذ آخر في مناطق ترتفع فيها مخاطر الزلازل، ويواجه مئات الملايين غيرهم كوارث طبيعية بصورة منتظمة. ومن الضروري لذلك منح الأولوية للتعليم في مجال العمل الإنساني، وكفالة توافر التمويل المناسب. ولا تستدعي حالات الطوارئ تعليق التزامات الدول تجاه اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إعمال الحق في التعليم لجميع الأشخاص في أقاليمها، بمن فيهم من لا يحملون جنسياتها واللاجئون والمشردون.

٦٩ - وعلى نحو ما ذكر الأمين العام في آخر تقرير سنوي له عن الأطفال والنزاع المسلح (A/65/820)، تثير الهجمات على المدارس قلقا كبيرا وتشكل اتجاها متزايدا. وستستمر تلك الهجمات ما لم تجر مساءلة الجناة ومعاقبتهم. وينبغي أن يؤدي صدور قرار مجلس الأمن ١٩٩٨ (٢٠١١) إلى زيادة الاهتمام الدولي بمثل تلك الحالات. وينبغي تعزيز قدرة الآليات الوطنية والدولية التي ترصد حالات استهداف مؤسسات التعليم من قبل الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة وتتصدى لها.

٧٠ - ويجب أن تكون المدارس أفضل استعدادا لمواجهة الكوارث الطبيعية، لأنها يمكن أن تؤدي دورا حاسما في مجال تصدي المجتمعات المحلية لحالات الطوارئ. ويتعين لذلك منح اهتمام خاص لقطاع التعليم عند إعداد استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث. وتتطلب حالة الفئات الضعيفة أيضا عناية خاصة، لأن العقبات التي تواجهها تلك الفئات أثناء فترات العمل الطبيعي للمدارس تتفاقم في الحالات الطارئة. ومن شأن الإهمال والتمييز وعدم المساواة في هيكلية التعليم أن تؤدي إلى ازدياد التهميش في حالات الطوارئ. وتكتسب الجهود الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين في التعليم أهمية خاصة في ذلك السياق.

٧١ - ولا تبرر قلة الموارد في حالات الطوارئ عدم تلبية الاحتياجات الأساسية لتوفير تعليم ذي نوعية جيدة، مثل المعلمين المؤهلين والمواد التعليمية المناسبة والبيئة غير الطاردة للأطفال. لكن يصعب تقييم احتياجات التعليم بأكملها، وكذلك رسم استراتيجيات للتعليم في حالات الطوارئ وتقييمها، بسبب نقص البيانات. وينبغي أن تعمل الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على تطوير إطار عمل مشترك لتقييم احتياجات التعليم في حالات الطوارئ. وتمويل التعليم ضروري، في الأوقات الطبيعية أو حالات الطوارئ، من أجل تعزيز التنمية البشرية وإعمال حقوق

الإنسان الأساسية، من منطلق أن التمتع بالحق في التعليم ضروري لممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى.

٧٢ - **السيد يحياوي** (الجزائر): قال إن عدد الطلاب في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في بلاده يبلغ ٨ ملايين طالب، ناهيك طلاب الجامعات ومؤسسات التعليم الفني. وينص دستور الجزائر على أن التعليم إلزامي حتى سن ١٦ عاما. ويتعرض الوالدان للمحاكمة إذا لم يلحقا أطفالهما بالمدارس؛ ويفوق عدد البنات المسجلات في المدارس عدد الأولاد في جميع مراحل التعليم. ويأتي قطاع التعليم على رأس الأولويات في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١١، ويسبق في الترتيب وزارتي الدفاع والشؤون الداخلية. وتقدم الدولة مساعدة مالية لدعم الوجبات المدرسية ونقل الطلاب وإسكان القادمين منهم من المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، أعلن رئيس البلد مؤخرا عن زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في الإعانات المالية التي تمنح للأسر ذات الدخل المنخفض. وأعرب المتحدث عن الأمل في أن يزور المقرر الخاص الجزائر في المستقبل القريب، في إطار ولايته التي تحظى بتأييد حكومة بلده، مضيفا أن الحق في التعليم هو خير وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٧٣ - **السيدة مادوهو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن حكومة بلدها منحت التعليم أولوية متقدمة في مجال الاستثمار العام. وفيما يتعلق بتوجيه المزيد من الموارد إلى التعليم، لاحظت أن التقرير أشار إلى هيئة التعليم التترانية، التي يتمثل دورها في العمل مع الحكومة والجمهور والشركاء الآخرين من أجل حشد الموارد لصندوق التعليم، بغرض تسهيل تنفيذ مشاريع التعليم من خلال تقديم قروض ومنح للمدارس والكليات والجامعات. والحكومة هي المساهم الرئيسي في الصندوق، وتساهم فيه بمبلغ لا يتجاوز ٢ في المائة من مجموع بنود الميزانية السنوية المتكررة. ونتيجة لذلك، وصل معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى ١٠٠ في المائة تقريبا.

٧٤ - وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، لكن لا يزال هناك الكثير من التحديات التي ينبغي التغلب عليها في ذلك المجال. ولا يزال هناك نقص في مرافق ومواد التدريس والتعلم المناسبة، مثل المختبرات والكتب الدراسية، بسبب قلة الأموال التي تعوق تنفيذ البرامج. وشيدت مدارس جديدة، لكن المشكلة الرئيسية هي النقص الحاد في عدد المعلمين. وفي ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، تواجه أقل البلدان نموا عقبات مالية وتقنية كبيرة، ولن تستطيع تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع دون مساعدة من المجتمع الدولي. ولذلك طلبت المتحدثة مزيدا من التفاصيل عن إطار المساعدة والتعاون الدوليين، من أجل تخفيف تلك الضغوط عن قطاع التعليم.

٧٥ - **السيد رومار** (إندونيسيا): قال إن الحق في التعليم في بلده تعزز أكثر بصدور القانون رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٣، بشأن التعليم القومي، الذي ينص على أن تمنح الحكومة الأولوية للتعليم في اعتمادات الميزانية، بحد أدنى قدره ٢٠ في المائة من ميزانية الدولة وميزانيات الأقاليم، من أجل استيفاء احتياجات التعليم على الصعيد الوطني. وفي ذلك الصدد، طبقت حكومة بلده زيادة ملموسة في ميزانية التعليم، التي ارتفعت من ٣,٤ بليون دولار، في عام ٢٠٠٥، إلى ١١,٣ بليون دولار، في عام ٢٠١١. واتخذت الحكومة أيضا مبادرات كثيرة في إطار سياسة تطوير التعليم، منذ عام ٢٠٠٧، من أبرزها برنامج التعليم الإلزامي، الذي أدى إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية، في قطاعي التعليم الرسمي وغير الرسمي.

٧٦ - وقال المتحدث إن بلده أسس أيضا، في عام ٢٠٠٥، مشروع المساعدة التشغيلية للمدارس، بغرض دعم تنفيذ

برنامج التعليم الإلزامي، وضرب بذلك مثلا عمليا لتطبيق سياسة إصلاح تمويل التعليم، من أجل تخفيف عبء تكاليف التعليم التي تتحملها المجتمعات المحلية. وأرسلت الأموال إلى المدارس مباشرة، وتركت للمديرين مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيصها على الوجه الأمثل. وشمل ذلك المشروع ٣٤,٥ مليون طالب، في عام ٢٠٠٥، و ٤١,٩ مليون طالب، في عام ٢٠٠٨. وازدادت القيمة الاسمية للأموال المعتمدة، منذ عام ٢٠٠٦، بينما ظلت ثابتة نسبيا كحصة في الإنفاق على التعليم، حتى عام ٢٠٠٩، مما يدل على قابلية البرنامج للاستدامة. وأخيرا، تساءل المتحدث عمّا يمكن عمله لتسريع تحسين نوعية التعليم، مع مراعاة حجم الموارد المالية المتاحة.

٧٧ - **السيدة ريكينغر** (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): طلبت مزيدا من التفاصيل بشأن كفالة الحصول على التمويل من أجل تعزيز الحق في التعليم للبنات والنساء والأطفال ذوي الإعاقة. وأعربت عن الترحيب بالحصول على مزيد من المعلومات بشأن اقتراح وضع نظام مقبول عالميا، تخصص بموجبه للتعليم نسبة مئوية دنيا من الناتج القومي الإجمالي أو الميزانية الوطنية، ومعلومات عن وسائل التمويل المبتكرة والشراكات مع القطاع الخاص. وطلبت معلومات إضافية أيضا عن حالة حق الفئات الضعيفة في التعليم، مثل البنات والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة في حالات الطوارئ، وسألت عمّا يمكن فعله علاوة على ذلك، لكفالة أمن البنات في المدارس خلال فترات العمل الطبيعي.

٧٨ - وأعربت عن تفهمها لما يعرف من أن التعليم يظل في معظم الأحيان بلا تمويل خلال الأزمات الإنسانية، التي يتعين خلالها الاختيار بين الحاجة الماسة للأغذية وبين التعليم. ويتمثل حل تلك المشكلة في زيادة التمويل، مما يعني أنها ستظل بلا حل. وتستمر حالات إنسانية كثيرة لسنوات بل وعقود عديدة، واكتشف أن مرافق التعليم غير متوفرة حتى في مخيمات اللاجئين المؤسسة جيدا. ويتساقط أولئك الأطفال من خلال الفجوة بين الحالات الإنسانية والمعونات الإنمائية. وتساءلت المتحدثة عما يمكن فعله لكفالة إعمال الحق في التعليم للأطفال الذين يعيشون في ظل أزمة إنسانية مطولة.

٧٩ - **السيدة هيوبرت** (النرويج): قالت إن الرسوم المدرسية تستهلك قرابة ربع دخل الأسرة في أفريقيا جنوب الصحراء، وتؤدي إلى تغيب الأطفال عن الدراسة. وتساءلت عمّا إذا كان المقرر الخاص قد نظر في أمر إيجاد أية وسيلة لتسريع الخطى تجاه إعمال الحق في التعليم، في ظل محدودية الميزانيات العامة والتوقعات الطموحة، وعن المشورة التي ينبغي أن توجه إلى المانحين الدوليين.

٨٠ - **السيد شريف** (ماليزيا): قال إن التعليم والتدريب استأثرا على الدوام بأكبر الاعتمادات في الميزانية الوطنية، منذ حصول بلده على الاستقلال في عام ١٩٥٧، بمعدل يتراوح بين خمس وربع الميزانية في المتوسط. وتركز قدر أكبر من الاهتمام على التعليم والتدريب، من منطلق إدراك أن التعليم أداة فعالة لتمكين الماليزيين، وغيرهم من الجنسيات الأخرى، من التمتع بفوائد التنمية بقدر متساو، وكفالة حصول الأطفال على الوسائل اللازمة لتحقيق المزيد من النماء.

٨١ - وقال المتحدث إن حكومة بلده تؤمن بأن المعرفة هي دعامة الحضارة وأساس الامتياز، ولذلك ستخصص لقطاع التعليم اعتمادات قدرها ٦ بلايين دولار في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٢. ولكي يتاح لأطفال ماليزيا مستقبل أكثر إشراقا، بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية والاقتصادية، ستكفل الحكومة حصولهم على تعليم جيد النوعية وبتكلفة معقولة. ولتحقيق ذلك الهدف، سيوفر بلده، لأول مرة في تاريخه، التعليم الأولي والثانوي بالمجان لجميع رعاياه.

٨٢ - وقد حققت ماليزيا هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع من بين الأهداف الإنمائية للألفية، ليس فقط من حيث معدلات الالتحاق، بل وفيما يتعلق بعدد التلاميذ الذين يكملون تعليمهم الابتدائي. وفي عام ٢٠٠٩، أكملت نسبة تزيد على ٩٩ في المائة من التلاميذ تعليمها الابتدائي. وتحسنت بقدر كبير أيضا معدلات محو الأمية، حيث ارتفعت النسبة من ٧٥ في المائة، في عام ١٩٧٠، إلى ٩٧,٣ في المائة، في عام ٢٠٠٠. واتخذت الجهود الرامية إلى تطوير رأس المال البشري نهجا متكاملا، ينصب تركيزه على تجويد المعارف وتعظيم رأس المال الفكري وتطوير المهارات التكنولوجية ومهارات الاشتغال بالأعمال الحرة، في مواجهة تحديات عملية التحديث.

٨٣ - **السيدة موريو روان** (كوستاريكا): قالت إن بلادها نفذت نموذجا إنمائيا خاصا بها، يولي أهمية خاصة لاستثمار رأس المال العام في قطاعات الخدمات، مثل التعليم والصحة. وتنص المادة ٧٨ من الدستور على أن التعليم قبل المدرسي والتعليم الأساسي إلزاميان، وعلى أن توفرهما الدولة بالمجان، وكذلك التعليم العام المتخصص. وينص الدستور أيضا على ألاّ يقل الإنفاق على التعليم الذي توفره الدولة، بما فيه التعليم العالي، عن نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفعت تلك النسبة مؤخرا إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام.

٨٤ - وفيما يتعلق بالتعليم في حالات الطوارئ، لاحظت المتحدثة أن التوصية التي وردت في الفقرة ٩٩ من التقرير تشير إلى مسألة نوعية التعليم وضرورة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان. وينبغي تقديم مزيد من التفاصيل عن تلك النقطة، وبخاصة في ضوء تقرير معايير جودة التعليم، الذي أعلن أنه سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان.

٨٥ - **السيدة لي خياوميه** (الصين): قالت إنه يتعين على المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم أن يحث الدول المتقدمة النمو على تكثيف مساعداتها للبلدان النامية، بغرض مساعدتها في تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يروج لتعميم فوائد التعليم والمساواة فيه. وينبغي منح الاهتمام لسكان المناطق الفقيرة وفئات السكان الضعيفة، وتشجيع البلدان على تأسيس نظم تعليم عادلة وتعميم فائدتها، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل مستفيد. وينبغي إطلاق نداء من أجل رفع مستوى جودة التعليم، وزيادة مدخلاته بهدف الوصول به إلى مستوى معين من التحديث، وكفالة دعم سياسات التعليم من خلال توفير الأموال بمقادير مناسبة وبشكل مستقر.

٨٦ - وأضافت المتحدثة أن حكومة بلدها تعلق أهمية كبرى على التعليم، باعتباره من الأولويات الاستراتيجية، وأنها تعمل على زيادة مدخلاته بشكل مستمر. وسيتحقق هدف توفير التعليم للجميع بنهاية عام ٢٠١١. وقد ساهمت الصين في تحقيق التعاون الدولي في مجال التعليم. وخصصت الصين ١٠ ٠٠٠ منحة دراسية لطلاب من البلدان النامية، خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٣. في غضون ذلك، جرى توفير التدريب لمديري مدارس ومعلمين من بلدان أفريقية. وقالت المتحدثة إن الحكومة ستواصل المشاركة في التعاون الدولي في مجال التعليم وتزيد مساهمتها في تعزيز الحق في التعليم وحمايته.

٨٧ - **السيد كوينتايس** (البرازيل): أعرب عن ضرورة اعتماد نهج للتعليم يشمل الجوانب المختلفة للسياسة التعليمية، بما في ذلك المدارس الابتدائية والثانوية، والمنهج الأكاديمي والمهني، وكذلك التعليم الأساسي والجامعي والمتواصل، وألاّ يقتصر التركيز على مكافحة الأمية فقط. ولا بد من تأسيس شراكة وثيقة مع المجتمع المدني على جميع

المستويات، وبخاصة منظمات الوالدين، ومن أن تتضمن سياسة التعليم الوطنية خطة شاملة للتنمية الاجتماعية.

٨٨ - وتستفيد من برنامج الإعانة المالية الأسرية في الوقت الراهن أكثر من ١٢ مليون أسرة، ويكفل البرنامج حدا أدنى من الدخل للأسر، شريطة استيفاء شروط معينة تشمل عدم التغيب عن الدراسة وإجراء الفحوصات الصحية للأمهات والقضاء على عمل الأطفال. ويهدف البرنامج الوطني لمكافحة الفقر المدقع، الذي جرى تحديثه مؤخرا، إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، مع التركيز على قطاعات السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، بهدف رفع مستوى الرفاهية وزيادة الدخل لجميع مواطني البرازيل. وقال المتحدث إن حكومة بلده اقترحت على مجلس النواب وضع خطة وطنية جديدة للتعليم، للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، تتضمن ١٠ مبادئ توجيهية رئيسية، وتخصيص نسبة ٩,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم.

٨٩ - **السيد فيتزجيرالد** (أستراليا): قال إن بلده يؤيد بقوة حشد المزيد من الموارد للتعليم على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى تشجيع الحكومات على زيادة الأموال التي تخصصها للتعليم على الصعيد المحلي، تحث أستراليا مانحي المعونات على زيادة دعمهم لقطاع التعليم. وأضاف المتحدث أن حكومة بلده زادت دعمها للتعليم من أجل التنمية، من خلال برنامج المعونة الأسترالي. وبرغم المكاسب المثيرة للإعجاب، التي تحققت في مجال تعزيز الحضور للدراسة، ينبغي فعل ما هو أكثر من ذلك لمساعدة الفقراء والبنات والأطفال ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المحرومة الأخرى. ويتطلب ذلك المزيد من النهج الابتكارية والعالية التكلفة، مما يجعله قابلا لعدم الاستلطاف من قبل السياسيين. وتساءل المتحدث عن الكيفية التي يمكن بها كفالة وصول الاستثمارات المحلية في مجال التعليم إلى الفئات الأشد فقرا وضعفا.

٩٠ - **السيد رانخوميز** (جنوب أفريقيا): تساءل عن الكيفية التي يمكن بها تسريع توفير التمويل للتعليم، وبخاصة في البلدان النامية، من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية.

٩١ - **السيد سينغ** (المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم): أعرب عن ترحيبه بتعليقات واقتراحات الوفود، ولا سيما وفد الصين، قائلا إنه سيأخذها في الاعتبار عند التخطيط لأنشطته المستقبلية. وفي ما يتعلق بمسائل التعاون الدولي، قال المقرر الخاص إن الصفحة السادسة من تقريره تتناول ذلك الموضوع. وترى هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة أن المساعدة الدولية التزام، في واقع الأمر. وحددت أسس التعاون الدولي في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، لعام ٢٠٠٥، الذي ينص على أن الدول الشريكة ملزمة بتكثيف الجهود من أجل حشد الموارد المحلية، وتعزيز الاستقرار المالي، وتهيئة بيئة موائمة للاستثمارات العامة والخاصة.

٩٢ - وفي السياق ذاته، دعا الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية إلى إقامة آلية تمويل دولية إضافية، من أجل تعزيز التنمية العالمية. وناقشت فرقة العمل المعنية بالتمويل الابتكاري للتعليم عددا من البدائل المتاحة لتمويل التعليم. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضا برنامج العمل الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن أقل البلدان نموا، في أيار/مايو ٢٠١١، لأنه يتناول بإسهاب مسألة التعاون الدولي ومسؤولية أقل البلدان نموا تجاه وضع استراتيجيات وبرامج خاصة بها لتطوير التعليم.

٩٣ - وتأتي مسألة جودة التعليم في موقع الصدارة من خطط توفير التعليم للجميع، ومن ثم يتعين على الدول أن

تبحث عن جوانب القصور والفشل في تحقيق تلك الأهداف، بغرض تحديد المعوقات وضمان الجودة. ومن المؤسف أن شرط توفير التعليم للجميع، المتعلق بتعيين المعلمين المدربين والمؤهلين فقط، قد أهمل، ما أدى إلى تأثر التعليم بالإضرابات وتوفير التدريب لمعلمين غير مؤهلين في كثير من أقل البلدان نموا. ولذلك ينبغي أن تتطلع الدول إلى المعايير الدولية، ولا سيما توصيات منظمة العمل الدولية واليونسكو، المتعلقة بأوضاع المعلمين، والتوصيات الأخرى لهيئات حقوق الإنسان، من أجل كفالة أن يكون المعلم مؤهلا قبل تعيينه، وإتاحة التدريب في موقع العمل للمعلمين، وكفالة احترام مهنة المعلم، إذ لا تحظى الآن بالمكانة الاجتماعية التي تستحقها ولا تجسد التوقعات والمسؤوليات التي تترتب عليها.

٩٤ - وفيما يتعلق بأهمية جودة التعليم في حالات الطوارئ، أشار المقرر الخاص إلى الصفحة رقم ٢٠ من تقريره، التي ترد فيها تفاصيل شروط الجودة، بما في ذلك، دليل المعايير الدنيا للتعليم: التأهب والاستجابة والتعافي، الذي وضعته الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، ومذكرات الشبكة التوجيهية بشأن التعليم والتعلم، إضافة إلى عدد آخر من المواد التي أعدت من أجل كفالة توفر التوجيه الجيد، وتحسين جودة الخدمات في حالات الطوارئ، لأنه لا ينبغي إهمالها حتى في تلك الحالات.

٩٥ - وقال المقرر الخاص، ردا على السؤال المتعلق بتمكين المرأة وكفالة النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، إنه دأب على الدعوة بصورة منهجية إلى متابعة الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٠، الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي يرى أن التعليم عنصر أساسي في تحقيقها، خاصة وأن الإعلان يركز على الأطر التشريعية.

٩٦ - وينبغي أن تركز الحكومات على وضع الأطر التشريعية، وفقا لمسؤولياتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومن الاعتبارات الهامة بنفس القدر أيضا، مسألة النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، التي جرى التطرق إليها في مناسبات عديدة، في إطار عمل مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من الهيئات، في سياق متابعة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٧ - وعكف الفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير التعليم للجميع، منذ عام ٢٠٠٥، على المناداة بضرورة تخصيص نسبة مئوية دنيا من الميزانيات الوطنية للتعليم. فمن شأن ذلك أن يكفل استدامة سياسات التعليم الوطنية وقابليتها للتنبؤ. وتستطيع الدول الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، وبخاصة في مجال التدابير التشريعية، على النحو الذي أبرزه التقرير. وعندما تكفل الدول تخصيص ما لا يقل عن ١٥ أو ٢٠ في المائة من الإنفاق للتعليم، يمكنها التركيز على حشد موارد إضافية، على غرار الأمثلة الواردة في التقرير.

٩٨ - وفيما يتعلق بمسألة طرائق التمويل المبتكرة في شراكة مع القطاع الخاص، أشارت دراسات أجراها المعهد الدولي للتخطيط التربوي إلى أهمية تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. إلا أن المقرر الخاص شدد على أن المسؤولية الرئيسية عن التعليم تقع على عاتق الدولة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير التعليم الابتدائي المجاني للجميع، الذي يمثل إحدى الأولويات العالمية. وينبغي لذلك، أن تتولى الحكومة زمام المبادرة في مجال توفير موارد التعليم على مستوى المدارس الابتدائية، وفيما يتعلق بوضع المعايير والأنظمة التي

تسمح للأطراف المؤثرة الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، بالمساهمة في قطاع التعليم. في ضوء اقتراب الموعد النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أصبح من الضروري جدا السعي إلى حشد أكبر قدر ممكن من الموارد، لأن الحكومات وحدها لا تستطيع الوفاء بالالتزامات والأهداف التي تعهدت بها. ولذلك تصبح تعبئة قدرات الأطراف المؤثرة الأخرى والمجتمعات المحلية ضرورية.

٩٩ - وأخيرا، تقل حصة التعليم في المساعدة الإنسانية حاليا عن ٢ في المائة. ويكتسب تشجيع المانحين والشركاء القطريين على توفير المساهمات المالية أهمية قصوى في مواجهة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، كي تتوفر القدرة على مواجهة التحديات الطارئة للتعليم. ودعا المقرر الخاص الدول إلى البحث عن السبل الممكنة لتوفير التمويل من أجل دعم الغرض النبيل المتمثل في إعمال الحق في التعليم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.